الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيف
GENEVA
REPUBLIC OF IRAQ

Ref: 22/25
Date: 14/01/2025

تهدي الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها الى مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان / أمانة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالإشارة إلى مذكرة المكتب المورخة في 24 تشرين الثاني 2024، بشأن مسودة التعليق العام المعدّة من قبل اللجنة آنفة الذكر، تتشرف بإن ترافق لها مساهمات جمهورية العراق.

تغتنم الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان / أمانة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن فائق تقديرها واحترامها.

جنيف: 14 كانون الثاني 2025

مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان/ أمانة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المرافقات:
- مساهمات.

8, Impasse Colombelle 1218 Grand
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيـــف
GENEVA
REPUBLIC OF IRAQ

Ref:22/24
Date:14/01/2025

(Courtesy Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office at Geneva presents its compliment to the Office of High Commissioner for Human Rights - Secretariat of Committee on Economic, Social and Cultural Rights, and with reference to its note dated 24 November 2024, regarding preparation of the general comment by the aforementioned esteemed Committee, has the honour to enclose the contributions of the Republic of Iraq.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, Secretariat of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), the assurances of its highest considerations.

Geneva, 14th January 2025

Office of High Commissioner for Human Rights, Secretariat of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), Geneva

Attachment:
- Contributions.

8, Impasse Colombelle 1218 Grand
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

مساهمات العراق حول مسودة التعليق العام الخاصة بلجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1. الفقرة (48) (الحق في العمل) ضرورة مراعاة الدول التي مصدر اقتصادها الرئيسي الوقود الاحفوري لضمان تحقيق الابعاد الاجتماعية والاقتصادية. كما ان تحسين الانتاجية وزيادة الدخل والاستثمار فى الطاقة المتجددة يسهم في النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل جديدة في قطاعات الطاقة الخضراء وحماية البيئة.

2. كذلك الفقرة (50) ضمن (الحق في العمل) لتحقيق الاستدامة في قطاع الزراعة والحد من الفقر والسيطرة على التغييرات المناخية والحد من الهجرة وتقليل ظاهرة الاحتباس الحراري ينبغي أن تسعى الدول ذات المنبع عدم منع حصة الدول المتشاطئة من الحصة المائية المعتمدة وعلى الدول المستفيدة أن تراعي منع الضياع والهدر للموارد المائية واتباع افضل طرق التكنولوجيا الحديثة في استخدامات المياه. 3. الفقرة (57) من المادة (9) الحق في الضمان الاجتماعي، مراعاة الاهتمام بحقوق الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية والحد من استنزافها.

4. فقرة الفلاحين والرعاة ،والصيادين اضافة (من صناديق التمويل كصندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف) في نهاية الفقرة.

5. ضرورة تقديم الدعم والمناصرة لحقوق الانسان من خلال اطار قانوني شامل وسياسات تنمويه لحماية وضمان حقوق الفئات الأكثر هشاشة تجاه التغيرات المناخية، كما تم ذكرها في المسودة وهي عناصر رئيسية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمساواة مع ضرورة اضافة (المجتمعات المحلية لضمان حق سكان الاهوار العراقية).

6. التأكيد على العدالة المناخية من خلال تحمل الدول المتقدمة الصناعية الكبرى مسؤولياتها في خفض الانبعاثات ودعم الدول النامية للتكيف مع التغير المناخي ومن مبدأ المسؤولية المشتركة وبما يتفق مع اتفاقية الامم المتحدة الاطارية للتغيرات المناخية واتفاق باريس التي ذكرتها الفقرة (75) من المسودة.

7. ادماج محور الحفاظ على البيئة ضمن جميع المشاريع الانمائية واجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية.

8. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حصول جميع الأفراد على حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والعمل اللائق مع الاخذ في الاعتبار التاثيرات البيئة التي تؤثر سلباً على الفئات الضعيفة، يشمل ذلك تحسين الوصول الى المياه النظيفة والمرافق الصحية في المجتمعات الفقيرة.

9. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تتمثل في تشجيع الشركات على تبني ممارسات تجارية مسؤولة اجتماعياً وبيئياً يمكن ان يشمل ذلك تقليص الانبعاثات ، وتحسين ظروف العمل وتوفير خدمات ومنتجات تستفيد منها المجتمعات.

10. وضع قوانين تحمي البيئة وتنظم الصناعات مع ضمان ان تكون هذه القوانين غير مدمرة للنمو الاقتصادي او الحقوق الاجتماعية.

11. يتطالب التعاون والدعم من قبل الدول المتقدمة للمساعدة في تنفيذ وتطبيق الستراتيجيات والمشاريع المتقدمة تبادل الخبرات للقضاء على تلوث الهواء والمياه الناتج عن سوء ادارة النفايات الخطرة للمؤسسات الصحية وتعزيز الوعي بمخاطرها لخلق بيئة صحية نظيفة ومستدامة.

12. نشر الوعى بين الأفراد والمجتمعات حول اهمية الحفاظ على البيئة وكيفية تبنى انماط حياة مستدامة مما يساعد في تحفيز التغيير الثقافي والتقليدي نحو التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
13. عدم انتهاك حقوق الأفراد من خلال اجراءات وسياسات الدول الأطراف المعنية و تضمين مسودة التعليق عبارة (التحقيق في أي انتهاكات لحقوق الانسان ومعاقبة من ينتهك هذه الحقوق) ضمن الفقرة الخامسة (الاثار المترتبة بالنسبة للافراد والجماعات المحرومة).

14. تمكين المجتمعات المحلية من خلال تزويدهم بالمهارات والموارد اللازمة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ويشمل ذلك دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وتعليم المهارات التقنية وتوفير تمويلات للمشروعات المحلية التي تساهم في تحسين البنية التحتية المحلية وحماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام فان ذلك يساهم في حماية البيئة المحلية وتوفير فرص اقتصادية طويلة الأمد من خلال تنظيم ورش عمل للتوعية بمخاطر التغيير المناخي وسبل الحد من التلوث بالاضافة الى وضع استراتيجيات مشتركة لادارة الموارد البيئية.

15. بناء شراكات فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من جهه والمجتمعات المحلية من جهه اخرى يمكن ان يساعد في تعزيز المشاركة والتعاون في تنفيذ المشاريع التنموية.

16. تم التطرق الى الفئات المتضررة جراء التغييرات المناخية ومن الضرورة التركيز على المرأة الريفية كونها من الفئات الأكثر تضررا جراء التغييرات المناخية، الأمر الذي ينعكس على الواقع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي وهنا نشير الى انه سبق وأن نظم العراق حدث جانبي للمنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2022 الذي أقيم في نيويورك بشأن (التغييرات المناخية وتأثيرها على المعارف التقليدية وتمكين

المرأة الاهوارية في العراق) الذي هدف الى تسليط الضوء على تداعيات التغييرات المناخية على العراق والانجازات الدولية التي يتمتع بها بصورة عامة وعلى المرأة الاهوارية ومعارفها التقليدية.

17. بينت المسودة إن هناك إقرار من جميع الدول الاعضاء بالتغييرات المناخية وتأثيرها المتسارع دون التطرق الى وضع استراتيجيات مشتركة او برتوكول عام يحد من طبيعة هذه التغييرات وبالأمكان الاستفادة من رؤية العراق للمناخ وتمثل هذه الرؤية (مناخ آمن ونمو أخضر مستدام لتحسين جودة الحياة في (العراق) ورؤية العراق 2030 التي ركزت على الحد من التاثيرات المناخية على المجتمع بما فيه المرأة الريفية ووثيقة المساهمات المحددة وطنيا واستراتيجية الحد من التلوث البيئي واستراتيجية التنوع البيولوجى واستراتيجية التخفيف من الفقر والتقارير البيئية العالمية والمحلية مثل تقرير البنك الدولي عن المناخ والتنمية في العراق والتقرير الوطني حول التغييرات المناخية (تحدب الواقع والصمود في المستقبل) وغيرها من التقارير ذات العلاقة.

18. الفقرة (13) و الفقرة (29) أبدت الحكومة أهمية لملف المناخ من خلال استحداث هيكل تنظيمى (شعبة تغيير المناخ) في وزارة الصحة – دائرة الصحة العامة وتشكيل وحدات نظيره في دوائر الصحة في بغداد والمحافظات كافة وحاليا بصدد تنفيذ مسح خاص بقابلية التأثر وتكيف القطاع الصحي مع التغيرات المناخية و أعداد استراتيجية وطنية للتكيف خاصة بالقطاع الصحي. بالأضافة الى تشكيل فريق المراة الوطني لدعم الطاقة وتقليل الانبعاثات وفريق الاعلام وفريق الجودة المؤسساتية في كل وزارة هدفها نشر مفاهيم ترشيد الاستهلاك واستخدام الطاقة النظيفة والتشجير وترشيد استهلاك المياه وظاهرة التصحر والمشاكل الصحية المترتبة عليها من خلال حملات التوعية والتثقيف وتشجير المؤسسات الصحية.

19. في الفقرة (4) (الالتزامات العامة للدول في سياق الازمات البيئية الكوكبية) حيث لابد من التأكيد على إن العراق من المتأثرين بالتغييرات المناخية.